مجلة جامعة الرازي
للعلوم الإدارية والإنسانية
RUHMS

علمية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإدارية والإنسانية – جامعة الرازي

أبحاث العدد:

- أثر تمكين العاملين على تحسين جودة الخدمات الصحية في مستشفيات القطاع الخاص في الجمهورية اليمنية.
- أطلس البشرية في سورة الحج.
- الديمقراطية : جذورها الفلسفية، وتطورها إلى نظام سياسي.
- مدى الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية واثرة على جودة المراجعة الداخلية في البنوك اليمنية العاملة في امانه العاصمة.
- مدى تطبيق إستراتيجيات إدارة الأزمات في الشركات اليمنية لصناعة الأدوية.
- أثر التوجه الريادي في القدرات الديناميكية للشركات الصناعية اليمنية.
- تقييم تشريع ضريبة العقارات اليمني وفق قواعد فرض الضريبة.
- مسائل عقدية مستنبطة من خلال منهج النبيﷺ في تعامله مع من وفد إليه من المسلمين والمشركين وتطبيقاتها المعاصرة.

جامعة الرازي
كلية العلوم الإدارية والإنسانية

يونيو 2021م

المجلد الثاني

العدد الأول

الهيئة الاستشارية

الرقم	الاسم	التخصص	الجامعة	الدولة
1	أ . د / عبدالله عبدالله السنفي	ادارة اعمال	جامعة صنعاء	اليمن
2	أ . د / صالح حسن الحرير	ادارة اعمال	جامعة عدن	اليمن
3	أ . د / طلعت اسعد عبد الحميد	ادارة اعمال	جامعة المنصورة	مصر
4	أ . د / حسن عبد الوهاب حسن	ادارة اعمال	جامعة القران الكريم	السودان
5	أ . د / نجاة محمد جمعان	ادارة اعمال	جامعة صنعاء	اليمن
6	أ . د / احمد علي الحاج	تخطيط تربوي	جامعة صنعاء	اليمن
7	أ . د / محمد احمد الجلال	طرائق التدريس	جامعة ذمار	اليمن

الإشـراف العـام

د / طارق علي النهمي

رئيس مجلس الأمناء

رئيس التحرير

د / محمد حسيني الحسيني

عميد كلية العلوم الادارية والانسانية

مدير التحرير

د / نجيب علي اسكندر

هيئة التحرير

أ. م. د / جميل غالب الربيعي

د / تركي يحيى القباني

أ. م. د / محمد محمد القطيبي

أ. م. د / صالح علي النهاري

د / عبد الفتاح على القرص

د / محمد حسيني الحسيني

د / أحمد محمد الحجوري

رقم الايداع في دار الكتب الوطنية – صنعاء ( ) لسنة 2020م

مجلة جامعة الرازي – مجلة علمية محكمة – تهدف الى اتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم وانتاجاتهم العلمية باللغتين العربية والانجليزية في مختلف العلوم الادارية والإنسانية

مجلة جامعة الرازي للعلوم الادارية والانسانية

مجلة علمية محكمة تعنى بنشر البحوث في مجال العلوم الادارية والانسانية

تصدر عن كلية العلوم الادارية والانسانية – جامعة الرازي – اليمن

توجه المراسلات الى رئيس التحرير على العنوان الآتي :

مجلة جامعة الرازي للعلوم الادارية والانسانية

ص.ب : ..... **،الرمز البريدي** .....**اليمن**

هاتف : 774440012–216923

فاكس : 406760

البريد الالكتروني : ruahms@alraziuni.edu.ye

صفحة الانترنت : www.alraziuni.edu.ye

مدى الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية واثرة على جودة المراجعة الداخلية في البنوك اليمنية العاملة في امانه العاصمة.

تخصص محاسبة

رسالة ماجستير

د/ امال المضواحي

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام البنوك اليمنية بمعايير المراجعة الداخلية وأثرها على جودة المراجعة الداخلية في البنوك اليمنية.

ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانة وزعت على إدارة المراجعة الداخلية في البنوك اليمنية حيث تم توزيع (72) استبانة، وتم الحصول على (51) تم الاعتماد عليها لأغراض التحليل.

وخلصت نتائج الدراسة إلى أن إدارة المراجعة الداخلية في البنوك اليمنية تتبع مجلس الادارة. وأن البنوك تطبق معيار الاستقلالية والموضوعية بنسبة (87.20٪) بينما تطبق معيار التأهيل العملي والعلمي بنسبة (88٪) ومعيار إدارة نشاط المراجعة الداخلية بنسبة(93.60٪) أي أن الدراسة أظهرت بشكل عام أن هناك تطبيق والتزام البنوك بمعايير المراجعة الداخلية.

وأوصت الدراسة إلى ضرورة عمل مؤتمرات عن المراجعة الداخلية تناقش المعوقات والمشاكل التي تواجه المهنة وضرورة زيادة كفاءة العاملين في المراجعة الداخلية من خلال الدورات التدريبية. بالإضافة إلى اجراء المزيد من البحوث النظرية والتطبيقية لقياس جودة المراجعة الداخلية في المؤسسات المالية وغير المالية.

Abstract

The study aimed at identifying the extent to the Yemeni banks comply with the internal auditing standards and their effects on the quality of the internal auditing in these banks.

To achieve the objective of the study, a questionnaire was designed to be distributed to the internal audit department of the Yemeni banks, where(72) questionnaires were distributed but(51) questionnaires were obtained and be used for analysis purposes.

The results of the study concluded that the internal audit department of the Yemeni banks is affiliated with the Board of Directors. Yemeni banks apply the Independence stander with (%87.20). As well as the practical and scientific qualification standard with (%88) and the Internal Audit Activity Management Standard (%93.60). This means that the study emphasizes in general that internal auditing standers applied and complied by Yemeni banks.

The study recommended to necessary to set up conferences about internal auditing to discuss the obstacles and problems facing the internal audits. As well as the important to increase the efficiency of internal audit staff through training courses. In addition to conduct more theoretical and applied researches in order to measure the quality of internal auditing on financial and non-financial institutions.

المقدمة

لقد شهد العالم خلال القرن الماضي تطور وتوسع في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويعتبر القطاع المصرفي من الأنشطة الأساسية في النمو الاقتصادي في أي مجتمع ولكي تقوم البنوك بتقديم الخدمات النقدية والمصرفية المختلفة بكفاءة وفاعلية، فقد برزت الحاجة الى وظيفة المراجعة الداخلية كوظيفة مستقلة ، لذا تسعى اداره المراجعة الداخلية الى اداء اعمالها بجوده عالية حيث يعتبر مطلب اساسي من متطلبات المعايير المهنية والدولية الصادرة من معهد المراجعين الداخليين. حيث تستند جودة المراجعة الداخلية الى الاداء الجيد لنظام الرقابة الداخلي

لذا فقد اشارت وثيقة بازل للرقابة المصرفية التي تقوم على تشجيع المراجعين الداخلين على الالتزام بالمعايير المهنية والدولية والوطنية والمساهمة في تطويرها كالمعايير الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين(مجلة المدقق الداخلي ،2016،ص46). لذلك فإن وظيفة المراجعة الداخلية في البنوك لها اهمية خاصة حيث تؤدى الى حماية العمليات المصرفية وتوفير الثقة في البنك وادارته من قبل العملاء والمساهمين. فان هذا البحث يهدف الى تسليط الدراسة حول مدى الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية واثره على جودة المراجعة الداخلية في البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية.

1-مشكلة الدراسة:-

أظهرت العديد من الدراسات السابقة في توصياتها ان المراجعيين الداخليين لا يبذلون العناية المهنية الكافية في عملية المراجعة ، عدم الاهتمام ادارة المراجعة الداخلية في بعض البنوك لعمل برنامج للرقابة النوعية والتطوير وعدم قيامها بعمل تقييم دوري ومتابعة مستمرة لجودة الاداء بالإضافة الى ان عملهم لا يتسم بالاستقلالية والموضوعية وتأثرهم بأحكام الاخرين ،عدم امتلاك المراجعيين الداخليين بالتأهيل المهني الازم. وبناء على تلك التوصيات ،فقد استشعرت الباحثة وجود مشكله بحثية يمكن صياغتها بالتساؤل الآتي:-

ما مدى الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية واثرة على جودة المراجعة الداخلية في البنوك اليمنية العاملة في امانه **العاصمة.**

1-2-اهمية الدراسة:-

الاهمية العلمية للدراسة:

تنبع اهمية الدراســـة الحالية من الاهمية التي ســـتتأثر بها المراجعة الداخلية بمدى التزام البنوك بمعـايير المراجعـة الـداخليـة واثرة على جودة اعمـال المراجعـة الداخلية وادائها في البنوك، ورغم مرور وقت طويل على ظهور مهنة المراجعة الداخلية في بيئة الاعمال اليمنية، إلا إن هناك قصـــــور في عدم الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية الدولية التي تنظم هذه المهنة،وعدم الاهتمام بمتابعة مقررات المنظمات الدولية التي تعني بإصدار المعايير الهادفة الى الرقي بمهنة المراجعة الداخلية. لذا فقد اصبح من الضـروري تقديم ادلة علمية وميدانية تســلط الضــوء على مدى التزام البنوك اليمنية بمعايير المراجعة الداخلية بالبنوك، وذلك من خلال اجراء دراسة ميدانية في البنوك اليمنية.

الاهمية العلمية للدراسة:

لقـد زادت اهميـة المراجعـة الـداخليـة في البنوك لمـا لهـا من دور كـبير في بيئـة الاعمـال والمتمثلـة في حماية اموال المودعين، وتعظيم ربحية المسـاهمين، وتوجيه النشـاط التمويلي، وضـمان اسـتمرارية العمل فيه.

وتتبع اهمية الدراسـة من خلال ابراز اهم الاسـس التي تحكم ادارة المراجعة الداخلية وما سيترتب علية من فوائد للإدارة المصرفية في البنك، سواء من حيث الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة الداخلية التي تؤدي الى اضــفاء الثقة للتقارير المقدمة للإدارة العليا، وايضــا كفاءة وفعالية الاجراءات الرقابية داخل البنك التي بدورة يؤدي الي جودة عملية المراجعة الداخلية، مما يؤدي الى زيادة قدرة البنك على المنافسة، ويدعم دورة الايجابي في المجتمع.

1-3-هدف الدراسة:-

يتمثل الهدف الرئيســـي للبحث في قياس مدى التزام البنوك اليمنية بمعايير المراجعة الداخلية واثرهـا على جودة وظيفـة المراجعـة الـداخليـة في البنوك اليمنية ويتفرع هذا الهدف الى الأهداف الفرعية التالية؟

1. قيـاس مـدى التزام البنوك اليمنيـة بمعيـار الكفـاءة العلميـة والعمليـة واثره على جودة المراجعـة الداخلية
2. قياس مدى الالتزام البنوك اليمنية بمعيار الاســتقلالية والموضــوعية واثره على جودة المراجعة الداخلية.
3. قياس مدى التزام البنوك اليمنية بمعيار نشـــــــاط ادارة المراجعة الداخلية واثره على جودة المراجعة الداخلية.

1-4-فرضيات الدراسة:-

بناء على اسئلة المشكلة واهداف الدراسة ، تم صياغة الفرضيات التالية:-

ويتفرع من هذا الفرض الفروض التالية:-

أ. تلتزم البنوك العاملة في اليمن بتطبيق معيار التأهيل العلمي والعملي وهذا له تأثير على جودة المراجعة الداخلية فيها.

ب. تلتزم البنوك العاملة في اليمن بتطبيق معيار الاستقلالية والموضوعية وهذا له تأثير على جودة المراجعة الداخلية فيها.

ج. تلتزم البنوك العاملة في اليمن بتطبيق معيار ادارة انشطة المراجعة الداخلية وهذا له تأثير على جودة المراجعة الداخلية فيها.

د. الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية يؤثر على جودة المراجعة الداخلية بشكل عام

1-5-نموذج الدراسة :-

نموذج الدراسة:-

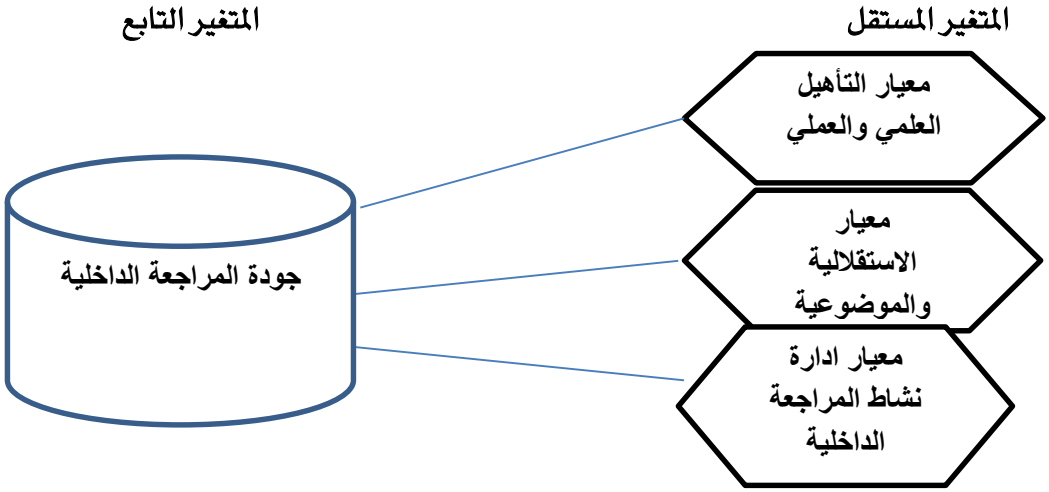

1-6 مجال الدراسة:-

- **منهجية الدراسة**

لتحقيق هدف الدراسة تماتباع المنهج الوصفي التحليلي حيث تم اجراء دراسة مكتبيه استعرضت فيها الباحثة اهم ما يمكن الحصول عليه من دراسات سابقة حول موضوع المراجعة الداخلية. حيث قامت الباحثة بجمع المعلومات المطلوبة من خلال الاستبانة التي تم اعدادها لهذا الغرض.

وقد تم الاعتماد على في تحليل البيانات على المنهج الوصفي التحليلي المقارن كما تم استخدام لاختبارات الإحصائية اللازمة حيث تم استخدام الاسلوب الاحصائي الوصفي

1-7حدود الدراسة:-

ستقتصر الدراسة على المعايير التالية:-

- **حدود موضوعية:-**

ستقتصر الدراسة على معيار التأهيل العلمي والعملي والاستقلالية وادارة نشاط ادارة المراجعة الداخلية فقط وأثره على جودة المراجعة الداخلية في البنوك اليمنية بأمانة العاصمة.

- **حدود مكانية :- ستقتصر الدراسة على البنوك اليمنية العاملة أمانه العاصمة.**
- **حدود زمنيه:- ستقتصر الدراسة على الفترة**

الدراسات السابقة

اولا :- الدراسات باللغة العربية :

1-دراسة(ابو سرعة ،عبدالسلام عبدالله سعيد ،2010). بعنوان "التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية"

هدفت الدراسة الى توضيح اهمية وفائدة المراجعة الداخلية والخارجية لصالح المؤسسة ومدى ضرورة توفير خدماتها معا في المؤسسة الاضافة الى تحديد مجالات وواجه التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية ومدى استفادة كل منهما في عمل الاخر.

توصلت الدراسة الى ضرورة تفعيل ما تتضمنه تقارير المراجعين الداخلية للبنك لتحقيق الفعالية الكاملة منها ما يصب في مصلحة وفائدة البنك. كما يجب رفد جميع فروع البنك بمراجعين الداخليين مؤهلين خاصة الفروع التي ليس لها مراجعين داخليين كما يجب ان يكون في كل فرع على الاقل مراجع داخلي واحد وذلك لمصلحة البنك.

وقد اوصت الدراسة: ضرورة الاهتمام بإدارة المراجعة الداخلية من خلال رفدها بالعدد الكافي من المراجعين الداخلين المؤهلين علميا وعمليا. استقلالية المراجعين الداخليين فعليا للإدارة العليا. وجود دليل مراجعة داخلي خاص بالمؤسسة

2-دراسة (المدلل، يوسف سعيد يوسف ،2007) ، بعنوان" وظيفه التدقيق الداخلي وضبط الاداء المالي والاداري"

هدفت الدراسة الى التعرف على اهمية التدقيق الداخلي في تقييم كفاءة وفاعلية الادارة كمدخل لتوسيع الشفافية والمسؤولية والمحاسبة والإفصاح وتقييم اداء الادارة ودورة في ضبط الاداء الاداري والمالي في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالإضافة الى التعرف على درجة الاستقلالية الممنوحة للمدقق الداخلي واهمية ذلك في ضبط الاداء المالي والإداري. وقد وزعت الاستبانة على وحدات التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة في سوق فلسطين للأوراق المالية البالغ عدده 36شركة.

توصلت الدارسة الى توفير درجة من الاستقلالية لوحدات التدقيق الداخلي في معظم الشركات المساهمة العامة ولكم هناك بعض التدخل في جانب الادارة التنفيذية بعمل التدقيق الداخلي بالإضافة الى دور التدقيق الداخلي في تقييم وتقويم نظام الرقابة الداخلية وهذا يؤثر ايجابا على ضبط الاداء المالي والاداري للشركات المساهمة العامة الفلسطينية

وقد اوصت الدراسة: تحديد اهداف ومهام وصلاحيات المدقق الداخلي وان يكون مكتوب من قبل مجلس الإدارة

ضروه انفصال التدقيق الداخلي عن الادارة المالية للشركة.تدعيم استقلالية المراجع الداخلي داخل المؤسسة

3- دراسة (عامر. عدنان احمد.2013)

هدفت الدراسة الى معرفة اهم العوامل المؤثرة في جودة المراجعة الداخلية في القطاع الحكومي حيث توزيع الاستبيانات على مدراء وموظفي ادارات المراجعة الداخلية في الديوان العام لأمانة العاصمة ومكاتبها التنفيذية وفروعها في المديرات.

توصلت الدراسة الى ان المراجعة الداخلية في القطاع الحكومي عدم تطبيق الشروط والمعايير بالشكل المناسب في ادارة المراجعة الداخلية في القطاع الحكومي. فقد تبين تطبيق بعض الشروط اولها المؤهل الجامعي وتوافر شرط قواعد السلوك المهني والخبرة وشرط الالمام بالمعايير المحاسبية والمراجعة كما اظهرت الدراسة الى عدم تطبيق بقية الشروط اولهما القدرة على تقييم السياسات والاجراءات والخطط وتقديم الاستشارات والتحليلات واتخاذ القرارات والمعرفة بالقوانين

4- دراسة الماوري، (2010م)

هدفت الدراسة الى معرفة استقلالية المراجعة الداخلية وقدرتها على القيام مسئولياتها وواجباتها ،معرفة متطلبات التأهيل المهني الواجب توافرها في المراجع الداخلي ومدى توافرها في موظفي قسم المراجعة في البنوك الاسلامية.

توصلت الدراسة الى عدم اهتمام اداره المراجعة الداخلية في غالبية البنوك لعمل برنامج للرقابة النوعية والتطوير وعدم قيامها بعمل تقييم دوري ومتابعة مستمرة لجودة الاداء عن طريق الفحص الداخلي او الخارجي لتحديد مدى جوده اعمال المراجعة وبالتالي لا يوجد تأكيد بان ادارة المراجعة الداخلية تلتزم بالمعايير المهنية للمراجعة الداخلية بالإضافة الى وجود قصور في فهم طبيعة عمل المراجع الداخلي لدى الكثير من الادارات الاخرى في البنوك.

5-دراسة (حميد الدين، طه عبدالحليم اسماعيل، 2012م) بعنوان" مدى التزام البنوك الاسلامية بتطبيق معيار التدقيق الداخلي".

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى التزام البنوك الاسلامية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها والتعرف على نطاق الرقابة الداخلية في البنوك الاسلامية بالإضافة الى التعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الاسلامية

تمثلت عينه الدراسة في جميع العالمية في ادارة التدقيق الداخلي في الادارة العامة للبنوك الاسلامية اليمنية

توصلت الدراسة الي ان البنوك الاسلامية تطبق المعايير الخاصة بدرجة عالية حيث كانت نسبة التطبيق (79.09٪)ويرى الباحث ان هذا يعود الى قيام الادارة العليا في البنوك الاسلامية منح المدقق الداخلي الحرية في القيام بعملية التدقيق دون اي تأثير خارجي.

الا ان هناك بعض المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق المتعارف في البنوك الاسلامية اليمنية وتمثلت في عدم وجود ادراك كاف لأهمية الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وعدم وجود الزام قانوي يلزم البنوك بالالتزام بمعايير التدقيق الداخلي بالإضافة الى عدم وجود لجنة مسئولة عن الاشراف على التزام البنوك الاسلامية اليمنية بمعايير التدقيق الداخلي وعدم وجود معايير خاصة بالبنوك الاسلامية.

6-دراســـــــة مخلوف، (2007م)، بعنوان "المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية"

هدفت الدراســة الى التعرف المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية. والتعرف بشـــــــكل عام على خدمات ووظيفتها واهدافها وانواعها وكذلك المعايير المتعارف عليها التي تعمل بموجبها. وذلك من خلال عمل الاستبيانات لجمع البيانات.

وتوصـــلت الدراســـة الى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصـــائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الاردنية وبين عدد العاملين والخبرة والمؤهل العلمي للمراجعيين الداخليين. وكذلك تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية بنسبة85٪ وهناك تفاوت في التطبيق.

7 -دراسة المعمري، (2006م). بعنوان" مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية ".

هدفت الدراســـــة الى التعرف على مدى تطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية وقياس العلاقة بين ذلك المدى ومدى التطبيق وكل من حجم البنك والمتغيرات الشــخصــية للمدق الداخلي كذلك اكتشـــاف المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية.

تم توزيع الاستبيان على جميع المدققين العاملي في البنوك التجارية وعددهم (99) مدققا داخليا

8-دراسة عيسى، (2008م). ، بعنوان" العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة في تحسين جودة حوكمة الشركات".

هدفت الدراســـــة الى الوقوف على العوامل المحددة لجودة المراجعة الداخلية واختيار مدى تأثيرها على حكومة الشـــركات تم اجرئ دراســـة تطبيقه على عينة مكونة من 128 مفردة تم توزيع34على مجيري اقســـام المراجعة الداخلية لبعض الشـــركات الكبيرة في جمهورية مصـــر العربية، 36 مفردة في رؤســـاء لجنة المراجعة بتلك الشـــركات، 45مفردة من شـــركاء المراجعة الداخلية بمكاتب المراجعة الداخلية.

توصـلت الدراسـة الي تحسـين اداء عمل وظيفة المراجعة الداخلية من خلال خطة ملائمة للمراجعة الداخلية بذل المراجعين الداخلية للعناية المهنية ودعم الاداة العليا لوظيفة المراجعة الداخلية بالموارد اللازمة

وفحص الجودة يؤدي الى تحسين جودة المراجعة الداخلية بالإضافة الى ان زيادة موضوعية المراجعين من خلال زيادة درجية الاستقلال تؤدي الي زيادة جودة المراجعة الداخلية.

وقد اوصت الدراسة: انشاء معهد للمراجعين الداخلين لتدريب المراجعين الداخلين. تفعيل وظيفة المراجعة الداخلية. وفحص جودة المراجعة الداخلية بمعرفة اطراف خارجية تتوفر لديهم خبرة في هذا المجال كالمراجعين الخارجيين.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

معظم الدراسات السابقة كانت على مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية بينما ركزت الباحثة على مدى الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية وتأثيرها على جودة المراجعة الداخلية.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الاول: معايير المراجعة الداخلية

2-1 معايير التدقيق الداخلي

2-1-1-مفهوم معايير التدقيق الداخلي

فتعرف بأنها" المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم وقياس عمليات قسم التدقيق الداخلي، حيث تمثل المعايير نموذج ممارسة التدقيق الداخلي كما يجب أن يكون، وذلك وفقاً لما تم التوصل إليه من قبل معهد المدققين الداخليين(IIA).(المعمري.2006).

وتعتبر معايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA)الأكثر شيوعًا وتطبيقًا في العالم حيث تشكل أدلة إرشادية متكاملة تساعد في ضمان تنفيذ أنشطة التدقيق

الداخلي بشكل فعال.(كمال.النونو.2009)

2-1-2 أهداف معايير المراجعة الداخلية (العفيفي ،2009,ص55)

1. بيان المبادئ الأساسية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية.
2. وضع إطار عمل للأداء، ولتحسين أنشطة المراجعة الداخلية ذات القيمة المضافة.
3. وضع أسس لقياس وتقويم أداء المراجعة الداخلية.
4. -التشجيع على تحسين وتطوير أعمال وأنشطة المنشأ

2-1-3 أهمية معايير التدقيق الداخلي تكمن أهمية معايير التدقيق الداخلي فيما يلي:

1. تعتبر معايير التدقيق ضرورية بالنسبة للمدققين الداخليين كونها تضع المبادئ الأساسية والتي ينتظر منهم أن يلزموا بها عند ممارستهم لها مهم بحيث يحققون الهدف من وجودهم.
2. تعتبر معايير التدقيق ضرورية بالنسبة للإدارة، إذ أن وجود معايير مهنية يلتزم بها
3. المدققين الداخليين سيمكن الإدارة من الاعتماد على التقارير المقدمة لها من قبلهم عند أدائهم لوظائفهم في المنشأة تعتبر وجود معايير تدقيق يلتزم بها المدققين الداخليين

ضـرورية بالنسـبة للمدقق الخارجي، لأنها تطمئنه على متانة وكفاءة عمل المدققين الداخليين.

4. يتم الاسـترشـاد بالمعايير عند إعداد المواد التدريبية للمهنيين الجدد. (النونو.كمال2009)

2-1-3- معايير المراجعة:-

لقد وضـع معهد المراجعة الداخلية في البداية خمسـة مجموعات والتي صـدرت عام 1978 وقد شملت على الخمسـة المعايير التالية وكل معيار ينقسـم الى معايير فرعية حيث اجرى معهد معايير المراجعة تطوير عليها عام200وتم تقسيمها الى ثلاث مجموعات وهي كالتالي

المجموعة الاولى –المعايير العامة

المجموعة الثانية – تخص معايير الاداء

المجموعة الثالثة – تخص التنفيذ وإجراءات المراجعة

2-1-4 -المعايير المهنية الحديثة للمراجعة الداخلية SIAS

تعتبر المعـايير والمقـاييس والقواعـد التي يتم الاعتمـاد عليهـا في تقييم وقيـاس عمليـات المراجعـة الداخلية وهي تعتبر نموذج للممارسة المراجعة الداخلية كما يحب ان تكون عليه

وقد أصـدر مجمع المراجعين الأمريكيين معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في عام ١٩٧٨ م على خمسـة معايير رأسـية ويشـمل كل معيار رئيسـي على مجموعة من المعايير الفرعي وقد سـاهمت هذه المعايير على بلورة اهداف المراجعة وبذلك فان هذه المعايير تعتبر من المحددات الأسـاسـية لتحسـين جودة عمل المراجعة الداخلية ولقد اصـبحت المعايير مهمه جدا بالنسـبة للمهنين في مجال المراجعة حيث تعتبر دليل او دسـتور (ولعل ذلك كان دافعا لجهات الرقابة والإشـراف على مهنة المراجعة في معظم الدول العربية لأن تلزم المراجعين القانونيين باعتماد تطبيق معايير المراجعة الدولية على حسـابات الشـركات والبنوك والمؤسـسـات المالية، وذلك بعد مراعاة تكييف تطبيقها بما يتلاءم ومتطلبات البيئة الاقتصادية والمالية المحلية في كل منها) (العفيفي، 2009، ص35)

هناك مجموعة من المعايير المهنية والصادرة من مجمع المراجعين الداخلين (IIA).

هذه المعايير ما يلي:-

1-معيار الاستقلال :

يقصـــد هنا باســـتقلال المراجع الداخلي عن الانشـــطة التي يقوم بمراجعتها ويتحقق عندما يقوم المراجع الداخلي بأداء عملة بحرية وموضـــوعية ويســـمح بإعطاء راي غير متحيز ويتحقق الاســـتقلال بناء على الوضع التنظيمي والموضوعية. وان حصول المراجع على دعم من الادارة العليا ومجلس الادارة تمكنه من اداء عملية المراجع دون اي ضغوطات او سلطة من اي اداره (الصحن، 2006، ص266)

2-معايير الكفاءة المهنية لا دارة المراجعة الداخلية

التزامهم بالمعايير المهنية لا داء اعمالهم على المراجع ان تطبيق معايير المراجعة الداخلية المتعلقة بالممارسة المهنية وهناك معايير صادرة من معهد المراجعين الداخلين والذي يشمل على دستور اخلاقيات المراجعة الداخلية والتي تشـــــــــمل على القيم الأخلاقية مثل الأمانة هناك العديد من المعايير المتعلقة بالكفاءة المهنية المرتبطة بالمراجعة الداخلية

3-معايير نطاق المراجعة الداخلية

ان دور المراجع الداخلي مهم جدا في المنشاة وكونه تم تعيينه من قبل الادارة العليا ومجلس الادارة فان الادارة العليا تقوم بتقديم الارشـــادات العامة للمراجع الداخلي حول الأنشـــطة التي يقوم بمراجعتها وعلى المراجع القيام بالمهام المطلوبة منه على اكمل وجهة. وينبغي على المراجع الداخلي تحقيق هدف المراجعة الداخلية والمتمثلة في معيار نطاق المراجعة على العديد من الجوانب التالية :(ســـــــرايا ، 2002، ص273)

1- التأكد من سلامة المعلومات ومدى الاعتماد عليها
2- الالتزام بالقوانين واللوائح المادية للأصول
3- الاستخدام الفعال والامثل للموارد الاقتصادية

تحقيق اهداف العمليات التشغيلية البرامج

4-معايير اداء وظيفة عمل المراجعة الداخلية

اي عمل يبدا بدون تخطيط فانه لا محال سواء يؤدي الى نتائج غير مرضية واهدار للوقت والجهد وكذلك عملية المراجعة بشكل عام سواء مراجعة داخلية او خارجية فانه لابد من التخطيط وتعتبر من معايير الاداء المهني للمراجعة الداخلية ويتضمن ما يلي:-

1- التخطيط لعملية المراجعة الداخلية
2-فحص وتقييم المعلومات

3-توصل نتائج عمليه المراجعة الداخلية

4-المتابعة

5-معايير ادارة قسم المراجعة الداخلية

ان قسم المراجعة الداخلية مثله مثل اي قسم يحتاج اي موارد ماديه وبشريه كما ان قسم المراجعة الداخلية لديها ايضا اهداف تسعى الى تحقيها فمدير قسم المراجعة الداخلية يعتبر مسؤول عن ادارته وذلك من خلال وضع توصيف للعمل لكل من مستويات العمل في القسم. وعليه ان يقوم باختيار الافراد ذو الكفاءة والتأهيل العلمي المناسب بالإضافة الى تدريبهم وتوفير فرص للتعليم والتطوير المستمر من خلال الدورات والمحاضرات والندوات.

المبحث الثاني

2-2 المراجعة الداخلية

2-2-1- مفهوم المراجعة الداخلية:

ان مفهوم المراجعة الداخلية يمكن توضيحها من خلال الدور التي تلعبه في البنوك باعتبار ان المراجعة الداخلية نشاط تقييمي يهدف الى تطوير العمليات والأنشطة في البنوك ورفع كفاءتها الإنتاجية. فقد عرف مجمع المراجعين الداخلين في الولايات المتحدة الامريكية (IIA) على انها

(وظيفة يؤديها موظفين من داخل المشروع وتتناول الفحص الانتقادي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الادارية واجراءات الرقابة الداخلية وذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الادارية والتحقق من ان مقومات الرقابة الداخلية سليمة ودقيقة وكافية). **(سرايا، محمد السيد، 2002)**

كما عرفها اخرون بانها نشاط رقابي مستقل موضوعي تقويمي واستشاري من شانه تقديم التأكيدات اللازمة وابداء التوصيات التي تحقق قيمة مضافة وتزيد من فعالية المنشاة وتؤدي الى تحسين ادائها. (راضي، 2011، ص460)

كما تعرف (وظيفه داخلية تابعة لإدارة المنشاة لتعبرع نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الادارية بما فيها المحاسبة لتقييم مدى تمشي النظام مع متطلبات الادارة او للعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الانتاجية القصوى)(جمعة ،احمد حلمي، 2005)

ومن خلال التعاريف نجد ان وظيفه المراجعة الداخلية هو عبارة عن نشاط فحص داخلي في المنشاة يقوم بعميلة الفحص المستمرة للسجلات والدفاتر بالإضافة الى تقييم الانظمة الداخلية وتقديم الاستشارات للإدارة العليا من خلال التقارير التي يقدمها الى الإدارة بغرض التحسين والتطوير ومعالجة الانحرافات ان وجدت.

2-2-2-اهمية المراجعة الداخلية:

لقد زادت اهمية المراجعة الداخلية نظرا لعدة عوامل ساعدت على نشاءتها وتطورها ولاشك ان أهمية المراجعة الداخلية تتمثل في مدى قدرة وظيفة المراجعة الداخلية في إضافة قيمة للمؤسسة وللخاضعين للمراجعة الداخلية والإدارة العليا والأطراف الأخرى وتأتي أهمية المراجعة الداخلية من خلال مدى قدرتها في تحقيق ودعم أداء المؤسسة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية ومن العوامل التي ساعدت على تطور وظهور المراجعة الداخلية هي ما يلي :-

1- تطور حجم المؤسسات وانتشارها جغرافيا بالإضافة الى تعدد وتنوع الانشطة والوظائف.
2- ظهور شركات المساهمة وحاجة الجمعية العمومية الى معلومات مالية سليمه وذلك لحماية اموال المستثمرين.
3- التحول من المركزية الى اللامركزية والاستقلال التنظيمي للإدارة وتعدد المستويات الادارية في المنشاة.
4- تحول المراجعة من المراجعة التفصيلية الى المراجعة الاحصائية.

2-2-3-اهداف المراجعة الداخلية:

لقد تطورت اهداف المراجعة الداخلية مع تطور الزمن واختلف مفهومها بحيث تمكننا من التمييز بين الاهداف التقليدية والاهداف الحديثة. حيث ان الاهداف التقليدية في اكتشاف الغش والتلاعب وضاق نطاقها في العمليات المالية اي التحقق من سلامة البيانات والسجلات المالية ، الا ان النظرة تطورت واصبحت نشاط تقييمي ووقائي ذات صبغة تأكيدية واستشارية لإضافة قيمة للمنشاة (الوردات ،2006،ص64)

ويلاحظ ان هدف المراجعة الداخلية ينقسم الي هدفين اساسين هما :-(عامر، 2013،ص13)

اولا :هدف الحماية :- وذلك بمراجعة الاحداث الماضية بغرض

ا- التحقق من دقه تطبق الرقابة المحاسبية ومدى امكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية

ب- ان تكون اصول المنشاة محاطة بالحماية الكافية من السرقة والاهمال

ج-اختبار الرقابة الداخلية المتعلقة بالفصل بين وظيفة الاحتفاظ ووظيفة التنفيذ ووظيفة المحاسبة

ثانيا : هدف التقويم

هذا الهدف يعد امتداد لمراجعة الاحداث المالية يعتبر المراجع الداخلي ممثلا للإدارة وليس الإدارة المالية وذلك من خلال تقييمه للأهداف الفرعية للمؤسسة مع الأهداف التي وضعتها الإدارة العليا ومدى اتساقها مع نظم ومتطلبات الإدارة ويرى بعض الباحثين ان هناك اهداف يسعى المراجع الداخلي تحقيها ما يلي:

1. تحديد مدى دقه ومصداقية المعلومات المالية والتشغيلية
2. تحديد مخاطر المؤسسة وتخفيضها الى الحد الادنى
3. التحقق من اتباع الاجراءات والسياسات الداخلية واللوائح والقوانين الخارجية
4. مقابلة المعايير الموضوعة
5. مساعدة اعضاء المؤسسة على القيام بمسئولياتهم بكفء وفعالية.

المبحث الثالث

2-3 جودة المراجعة الداخلية

2-3-1-مفهوم جودة المراجعة الداخلية.

مفهوم جودة المراجعة الداخلية لم تتفق ادبيات الفكر المحاسبي على تعريف موحد وشامل رغم بعض المحاولات التي ساهمت في قياسها. بينما اكدت بعض الدراسات ان جودة المراجعة الداخلية لا تتوقف فقط على حماية اصول المؤسسة والتأكد من صحة ودقة البيانات والمعلومات المحاسبية بل تمتد لتشمل مساعدة كافة انشطة المؤسسة لتحقيق قيمة مضافة بما يعود بالفائدة على اصحاب المصالح المختلفة. بينما اكد (معهد المراجعين الداخليين All, 2011) ان جودة المراجعة الداخلية يمكن قياسها بعدة متغيرات هي(المؤهلات العلمية ،والشهادات المهنية ،الخبرات، والاستقلال التنظيمي ،ووجود دليل للمراجعة الداخلية. بينما عرف البعض ان المراجعة الداخلية نظام معلومات يعتمد في جودته على ثلاث

عناصـــــر اولهما: المدخلات(المســـــتوى التعليمي، الخبرة، الاســـــتقلال والموضـــــوعية) وثانيهما :جودة العمليات(الالتزام بالمعايير المهنية وقواعد الســـــــــــلوك الاخلاقي ومراجعة الالتزام واجراءات المراجعة لاكتشـاف الغش وثالثهما: جودة المخرجات(القيمة التي يضـيفها تقرير المراجعة ومدى تنفيذ المؤسـسـة توصيات المراجعة الداخلية. (مليجي، مجدي.ص7).

وتشـــير جودة المراجعة الداخلية الى القدرة على تقديم تقرير المراجعة الداخلية والوفاء بمتطلبات واحتياجات جميع الاطراف المستفيدة من المراجعة الداخلية مع توافر المعايير المهنية والحاصة بفريق عمل المراجعة الداخلية(ربيعة محمد، 2016)

2-3-2 اهمية جوده المراجعة الداخلية

1. تســـــاعد جودة المراجعة الداخلية على زيادة إمكانية اعتماد المراجع الخارجي على اعمال المراجع الداخلي تتضمن تقييم جودة وظيفة المراجعة الداخلية
2. تساعد الادارة ولجنة المراجعة على تحقيق جودة المراجعة من خلال قرارات تخصيص الموارد اللازمة لها وتحديد المســـــتوى الذى تُرفع إليه تقارير المراجعة الداخلية.(عيســـــى، سمير 2008، ص12).

2-3-3 -العوامل المؤثرة على فعالية المراجعة الداخلية :-

1 - العوامل البيئية -

- اتجاهـات الادارة :- حيـث تعتبر دعم الادارة من اهم العوامل التي تؤثر على فـاعليـة المراجعة الداخلية
- اتجاهات مجلس الادارة :- نلاحظ ان المراجعة الداخلية تتبع الادارة العليا ومجلس الادارة لذا فإن الاجتماعات الدورية التي تعقد ما بين دائرة المراجعة الداخلية واعضـــــاء مجلس الادارة تشكل نوعا من انواع التأثير التي من الممكن ان تؤثر على فاعلية اداء المراجعة الداخلية.
- الهيكل التنظيمي :- ان وجود موقع مســـــــــتقل للإدارة المراجعة الداخلية على الهيكل التنظيمي سوف يعزز من استقلالية ادارة المراجعة الداخلية ويؤدي الى زيادة الفاعلية.

الفصل الثالث

الاطار العملي للدراسة

المقدمة:

تستعرض الباحثة في هذا الفصل الدراسة الميدانية (المنهجية والتحليل) من خلال تناول منهجية الدراسة وإجراءاتها، والتي احتوت على وصف منهج الدراسة، وتحديد مجتمع وعينة الدراسة، الدراسة، أداة الدراسة، طرق جمع البيانات، واختبار صدق وثبات أداة الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

كما تناول نتائج الدراسة في ضوء ما تم الحصول عليه من بيانات، وفقاً لما استخدم من أساليب إحصائية في تحليل هذه البيانات، حيث يتضمن البيانات العامة، والتحليل الوصفي للنتائج حسب فقرات الاستبانة، واختبار نموذج وفرضيات الدراسة، ومناقشة نتائج الدراسة للوصول إلى النتائج والتوصيات المناسبة.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

3-1 منهج الدراسة

لتحقيق أهداف البحث قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي كونه يهتم بوصف الظاهرة كما هي عليه في الواقع)

والتي تتمثل في الدراسة الحالية بـ(**مدى الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية وأثرها على جودة المراجعة الداخلية في البنوك اليمنية العاملة في امانه العاصمة**)، والسعي إلى تحليل وتفسير البيانات، بهدف الوصول إلى النتائج المطلوبة.

وذلك من خلال مرحلتين، تتعلق الأولى بمراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، وفي المرحلة الثانية تم إجراء الدراسة الميدانية، وذلك من خلال إعداد استبيان يحتوي على

متغيرات البحث المستقلة، والمتغيرات التابعة، وتوزيع الاستبيان على العينة المختارة من مجتمع الدراسة، وإجراء التحليلات الإحصائية المناسبة على البيانات التي تم جمعها.

3-2 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك العاملة في اليمن بأمانة العاصمة والبالغ عددها (17) بنك.

3-3 عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية ملائمة تكونت من (72) مفردة وتم توزيع الاستبانات حيث تم استرجاع (60) استبانة من الاستبانات الموزعة، أي ما نسبته (83 ٪) من مجموع الاستبانات الموزعة، وبعد الاطلاع على الاستبانات المستردة وتدقيقها تبين أن هناك (9) استبانة غير صالحة لأغراض التحليل الإحصائي، وبهذا يكون عدد الاستبانات التي تم اعتمادها لغايات التحليل الإحصائي (51) أي ما نسبته (70.83 ٪) من مجموع الاستبانات الموزعة.

3-4 أداة الدراسة:

اعتمدت الباحثة على الاستبانة كأداةٍ رئيسية لجمع المعلومات اللازمة لهذه الدراسة وعلية قامت الباحثة بتصميم استبانة لقياس مدى الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية واثره على جودة المراجعة الداخلية في البنوك العاملة باليمن وتم الاعتماد في ذلك على الجانب حيث تم تصميم استبانة تحتوى على عدد من الفقرات التي غطت أقسام ومحاور وأبعاد الدراسة المختلفة، وكما يوضح ذلك الملحق رقم (1).

وقد قسمت الباحثة الاستبانة إلى الأجزاء التالية:

الجزء الأول: يتضمن معلومات عامه عن البنوك والتي شملت:

(الملكية القانونية، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخدمة، توفر الشهادات المهنية، المستوى الوظيفي، وجود هيئة رقابة شرعية).

الجزء الثاني: يتضمن البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة ويتكون من (31 عبارة) مقسمة على ثلاثة محاور:

المحور الأول: معيار الاستقلالية والموضوعية ويتكون من (12 سؤال).

المحور الثاني: معيار التأهيل العلمي والعملي ويتكون من (5 أسئلة).

المحور الثالث: معيار الاداء لإدارة نشاط المراجعة الداخلية ويتكون من (14 سؤال).

3-5 معايير القياس:

قسمت الباحثة المقياس إلى قسمين كما يلي:

القســـــم الأول: يقيس مدى التزام البنوك اليمنية بمعايير المراجعة الداخلية ويحتوي على درجتين (يطبق، لا يطبق) لمعرفة مدى ممارسة البنوك لمعايير المراجعة الداخلية في الواقع العملي.

القســـــم الثاني: يقيس تأثير التزام البنوك اليمنية بمعايير المراجعة الداخلية على جودة المراجعة الداخلية، وقد اعتمدت الباحثة على مقياس (ليكارت الثلاثي) الذي يتكون من ثلاث درجات هي (تأثير كبير، تأثير متوسط، تأثير ضعيف) وأعطيت الفقرات ثلاث درجات لتأثير كبير، ودرجتان لتأثير متوسط، ودرجه واحده لتأثير ضعيف.

3-6 مصادر جمع المعلومات :

استخدم الباحثة مصدرين أساسين للمعلومات:

المصـــادر الثانوية :وتشـــمل المراجع والأدبيات الســـابقة ذات العلاقة بمفهوم المراجعة الداخلية، ومفهوم جودة المراجعة الداخلية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

المصادر الأولية : لدراسة الجانب النظري (الميداني)لجأت الباحثة إلي جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة للبحث، صممت خصيصاً من أجل جمع البيانات من عينة الدراسة لقياس مدى الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية وأثره على جودة المراجعة الداخلية في البنوك اليمنية أمانة العاصمة.

3-7 صدق وثبات الأداة:

3-7-1- اختبار صدق الأداة:

يعرف صدق أداة الدراسة على أنه مدى تمكن أداة جمع البيانات أو إجراءات القياس من قياس المطلوب قياسه، ويعني ذلك أنه إذا تمكنت أداة جمع البيانات من قياس الغرض الذي صممت لقياسه، "(عبيدات وآخرون، 2001م:160).

وقد قامت الباحثة بالتأكد من صدق أداة جمع المعلومات من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والمعرفة في مجال المحاسبة والإحصاء والبحث العلمي من اجل الاستفادة من خبراتهم ومعرفتهم وقد استجابت الباحثة لآراء المحكمين وقامت بإجراء التعديلات المطلوبة لتحسين الاستبيان المصمم لجمع البيانات.

3-7-2- اختبار ثبات الأداة:

ويقصد به قدرة المقياس في الحصول على النتائج نفسها فيما لو أعيد استخدام الأداة نفسها مرة ثانية، ولمعرفة ثبات أداة الدراسة قامت الباحثة بإجراء اختبار الفا كرونباخ (Cronbach's) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة ومصداقيتها، وأسلوب الفا كرونباخ يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وهو يشير إلى قوة التماسك بين فقرات القياس، والقيم المعيارية لألفا في بحوث الإدارة والعلوم الإنسانية فإذا كانت قيمة معامل ألفا أقل من 60٪ فإن ثبات مصداقية قائمة الاستبيان تكون ضعيفة، بينما إذا كانت بين 60٪ إلى 70٪ تعتبر المصداقية مقبولة، وإذا كانت قيمة ألفا بين 70٪ إلى 80٪ تعتبر أداة الدراسة جيدة، بينما إذا كانت القيمة أكثر من 80٪ فالمصداقية تكون مرتفعة.

جدول رقم (3-2) يبين نتائج اختبار كرونباخ (ألفا) لأداة الدراسة:

محاور الاستبيان	عدد الفقرات	درجة الثبات Alpha	درجة المصداقية ½Alpha
معيار الاستقلالية والموضوعية	12	84.5%	91.9%
معيار التأهيل العلمي والعملي	5	81.8%	90.4%
معيار إدارة نشاط المراجعة الداخلية	14	91.0%	95.4%
الاستبيان بشكل عام	**31**	**92.2%**	**96.0%**

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي، صنعاء 2018م.

يتضح من الجدول رقم (2-3) أن قيمة معامل الثبات لأداة جمع البيانات بشكل عام جاءت بنسبة (92.2٪) وهذا يعني أنها جاء بنسبة ثبات مرتفعة جداً، وجاءت نسبة المصداقية لإجابات العينة (96٪) وهذا يعني أن درجة مصداقية الإجابات مرتفعة جداً وهذا يعني أن العينة متجانسة في الاستجابة على الاستبيان ويمكن الاعتماد على النتائج في تعميمها على مجتمع الدراسة بدرجة كبيرة .

8-3 احتساب التقدير اللفظي

سنقوم بتوضيح كيفية احتساب التقدير اللفظي لمحاور الدراسة وفقاً للجدول رقم (3-3)، وذلك باستخراج المدى كما هو معروف من خلال حساب الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة على النحو التالي:

المدى = 3 –1= 2

ويتم تحديد طول الفئة بقسمة المدى على عدد القيم على النحو التالي:

طول الفئة = 3/2 = 0.67

وبالتالي يتم تحديد فئات المقياس على النحو التالي:

جدول رقم (3-3) يوضح كيفية احتساب التقدير اللفظي لأسئلة فرضيات الدراسة

كيفية احتساب التقدير اللفظي	
إذا كان المتوسط	التقدير اللفظي
أقل من 1.67	تأثير ضعيف
من 1.67 وأقل من 2.34	تأثير متوسط
من 2.34 وحتى 3	تأثير كبير

كيفية تفسير معنى درجة الموافقة	
إذا كانت النسبة	التقدير اللفظي
أقل من 55.7٪	تأثير ضعيف
من 55.7٪ وأقل من 78٪	تأثير متوسط
من 78 ٪ وحتى 100٪	تأثير كبير

المصدر: إعداد الباحثة 2018م

يتضح من الجدول رقم (3-3) كيفية احتساب التقدير اللفظي لأسئلة فرضيات الدراسة، وذلك على النحو التالي: إذا كان المتوسط الحسابي للسؤال أقل من 1.67والنسبة أقل من 55.7٪ فان التقدير اللفظي له هو (تأثير ضعيف)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 1.67 وأقل من 2.34 والنسبة من 55.7٪ وأقل من 78٪ فان التقدير اللفظي له هو (تأثير متوسط)، وإذا كان المتوسط

الحسابي للسؤال من 2.34 وحتى 3 والنسبة من 78٪ وحتى 100٪ فان التقدير اللفظي له هو (تأثير كبير).

أما فيما يتعلق بالانحراف المعياري فإن قيمته تعبر عن مدى تشتت إجابات العينة حول المتوسط الحسابي، فإذا اقتربت قيمة الانحراف المعياري من (0) فهذا يعني أن تشتت إجابات العينة حول المتوسط بسيط جداً وكلما زادت قيمة الانحراف المعياري عن (1.8وسط المقياس) فهذا يدل على وجود تشتت كبير في إجابات العينة عن متوسط إجابتهم.

3-9 أساليب التحليل الإحصائي:

لقد تم الاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في عملية التحليل واختبار الفرضيات واستخدام الوسائل الإحصائية التالية:

1. اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة مدى ثبات أداة الدراسة ومدى مصداقية آراء العينة.
2. التكرارات والنسب المئوية لحساب تكرار ونسبة البيانات العامة للمشاركين في العينة.
3. المتوسط الحسابي الموزون والانحراف المعياري لمعرفة متوسط آراء العينة المشاركة في الدراسة ومدى انحراف إجابات العينة عن متوسطها.
4. درجة الثقة 95٪ لدرجة الموافقة لمعرفة مدى موافقة مجتمع الدراسة.
5. التقدير اللفظي لتفسير معنى المتوسط ودرجة الموافقة.
6. تحليل التباين T الأحادي (One Sample T Test) لمعرفة دلالة انحراف متوسط العينة عند الوسط الافتراضي، وإثبات موافقة أو عدم موافقة العينة على الفقرات.
7. تحليل التباين T الثنائي (Independent Sample T-Test) لمعرفة دلالة الفروق في آراء العينة حسب متغيراتها الشخصية التي تتكون من فئتين فقط.
8. تحليل التباين F المتعدد (One Way Anova) لمعرفة دلالة الفروق في آراء العينة حسب متغيراتها الشخصية التي تحتوي على ثلاث فئات فأكثر.
9. معامل ارتباط بيرسون Person's Correlation لمعرفة مدى وجود علاقة من نوع الارتباط بين المراجعة الداخلية وجودة المراجعة الداخلية وما هو اتجاه الارتباط في حالة وجوده (ارتباط إيجابي/ طردي، أم سلبي/ عكسي).
10. الانحدار الخطي البسيط Lenear Regression لمعرفة درجة التأثير بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج متغيرات الدراسة

3-2-1- تحليل وتفسير المتغيرات العامة لمجتمع الدراسة.

يهدف تحليل المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراســـــة؛ لمعرفة مدى تمثيل إجابات الوحدات المبحوثة لمجتمع الدراسة ومن ثم تقديم إحصاءات وصفية للبيانات الشخصية، وقد تم تلخيص هذه البيانات في جداول وأشكال توضح قيم كل متغير لتوضيح عدد المشاهدات للقيمة الواحدة داخل المتغير في شكل أرقام ونسب مئوية.

وقد احتوت أداة الدراسة (الاستبانة) على ثمان من الخصائص الشخصية والعامة شملت: (نوع البنك، الملكية القانونية، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخدمة، توفر الشهادات المهنية، المستوى الوظيفي، وجود هيئة رقابة شرعية)، ومن خلال تفريغ البيانات التي جمعت في الاستبيان وتوفرت للباحثة المعلومات الآتية عن الخصائص الشخصية والعامة:

3-2-1-1- متغير المؤهل العلمي:

جدول رقم (3-6)توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
دبلوم	3	٪5.88
بكالوريوس	40	٪78.43
ماجستير	8	٪15.69
دكتوراه	0	٪0.00
الإجمالي	**51**	**100.0%**

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي، صنعاء 2018م.

يتبين من الجدول رقم (3-6) والشكل رقم (3-3) أن أغلب أفراد عينة الدراسة هم من حملة المؤهل البكالوريوس. حيث جاء بمعدل يصل إلى78.43٪ لحاملي الشهادة الجامعية وبتكرار بلغ (40)، يليها فئة حاملي شهادات ماجستير بنسبة 15.69٪ وبتكرار بلغ (8)، يليها فئة حاملي شهادات الدبلوم المتوسط حيث جاء بنسبة 5.88٪ وبتكرار بلغ (3)، ولا يوجد من فئة حاملي شهادات الدكتوراه أي مشارك، ومن هذه النتائج يتضح لنا أن أغلب العاملين في قسم المراجعة في البنوك عينة الدراسة هم من حملة المؤهلات الجامعية، وتفسر الباحثة ذلك إلى أهمية وظائف المراجعة في البنوك.

4-2-1-1-متغير التخصص:

جدول رقم(3-7) توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	23	45.10٪
إدارة أعمال	13	25.49٪
علوم مالية	11	21.57٪
أخرى	4	7.84٪
الإجمالي	**51**	**100.0%**

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي، صنعاء 2018م.

يتبين من الجدول رقم (3-7) والشكل رقم (3-4) أن غالبية أفراد العينة من أصحاب تخصص محاسبة بنسبة 45.10٪ وبتكرار بلغ (23)، يليها فئة التخصص (إدارة أعمال) بنسبة 24.49٪ وبتكرار بلغ (13)، يليها فئة التخصص علوم مالية ومصرفية بنسبة 21.57٪ وبتكرار بلغ (11)، وأخيراً فئة التخصص أخرى بنسبة 7.84٪ وبتكرار بلغ (4) وأصحاب التخصص أخرى لم يذكروا ما هي تخصصاتهم.

5-2-1-1-متغير سنوات الخدمة:

جدول رقم (3-8) توزيع أفراد العينة متغير حسب عدد سنوات الخدمة

سنوات التعامل	التكرار	النسبة
من1 إلى 5 سنة	19	٪37.25
من 6 إلى 10 سنة	17	٪33.33

11 سنة فاكثر	15	٪29.41	المصدر:
الإجمالي	**51**	**100.0%**	الباحثة

إعداد بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي، صنعاء 2018م.

يتبين من الجدول رقم (3-8) والشكل رقم (3-5) أن غالبية أفراد العينة هم من فئة سنوات الخدمة (من1إلى 5 سنة) بنسبة 37..25٪ وبتكرار بلغ (19) ، من أفراد العينة، يليها الفئة العمرية (من 6 إلى 10 سنة) بنسبة 33..33٪ وبتكرار بلغ (17)، وأخيرا أصحاب الفئة (11سنة فاكثر) بنسبة 29.41٪ وبتكرار بلغ (15)، ومن هذه النتائج يتضح أن هناك تنوع في خبرات أفراد العينة

6-2-1-1-متغير المسمى الوظيفي:

جدول رقم (3-9) توزيع أفراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي

المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدير عام	3	٪5.88
رئيس قسم	12	٪23.53
مدير إدارة	7	٪13.73
أخرى (مراجع داخلي)	29	٪56.86
الإجمالي	**51**	**100.0%**

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي، صنعاء 2018م.

يتبين من الجدول رقم (3-9) والشكل رقم (3-6) أن غالبية أفراد العينة من فئة المسمى الوظيفي (أخر) بنسبة 56.86٪ وبتكرار بلغ (29) وهذه الفئة هم مدقق حسابات حسب ما ذكروا في الاستبيان، يليها فئة المسمى الوظيفي (رئيس قسم) بنسبة 23.53٪ وبتكرار بلغ (12)، يليها فئة المسمى الوظيفي (مدير إدارة) بنسبة 13.73٪ وبتكرار بلغ (7)، وأخيراً فئة المسمى الوظيفي (مدير عام) بنسبة 5.88٪ وبتكرار بلغ (3)، ومن هذه النتائج يتضح أن هناك تنوع إلى حد ما في المسميات الوظيفية.

البنوك الإسلامية أو الفروع الإسلامية للبنوك التجارية والزراعية وغيرها، وعدد البنوك التي لا يتوفر فيها هيئة شرعية جاءت بنسبة 43.14 ٪ وبتكرار بلغ (22).

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول: الاستنتاجات

بعد الانتهاء من إجراء التحليلات الإحصـــائية المناســـبة للبيانات التي تم جمعها عن طريق الاستبانات، سوف يتم عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة من خلال التحليل واختبار الفرضيات على النحو التالي:

4-1-1- الاستنتاجات المتعلقة بمناقشة وتحليل متغيرات الدراسة:

أظهرت نتائج الدراســـة أن إدارة المراجعة الداخلية في البنوك اليمنية تتبع مجلس الإدارة لهذه البنوك.

1. ان هناك تطبيق وممارســة لمعيار (الاســتقلالية والموضــوعية) في البنوك العاملة في اليمن حيث جاءت درجة الموافقة مرتفعة حيث جاءت بمتوســط (2.62) وبدرجة موافقة عامة (87.20٪)، وبلغ الانحراف المعياري (0.31) وهذا يعني أن البنوك المبحوثة لديها اهتمام بهذا المعيار وتلتزم به. وهذا الألتزام كان له اثر على جودة المراجعة الداخلية في البنوك العاملة في اليمن.
2. ان هناك تطبيق وممارســـة لمعيار (التأهيل العلمي والعملي) في البنوك العاملة في اليمن حيث جاءت درجة الموافقة مرتفعة حيث جاءت بمتوســط (2.64) وبدرجة موافقة عامة (88٪)، وبلغ الانحراف المعياري (0.39) وهذا يعني أن البنوك المبحوثة لديها اهتمام بهذا المعيار وتلتزم به.
3. ان هناك تطبيق وممارسة لمعيار (إدارة نشاط المراجعة الداخلية) في البنوك العاملة في اليمن حيث جاءت درجة الموافقة مرتفعة حيث جاءت بمتوســط (2.81) وبدرجة موافقة عامة (93.60٪)، وبلغ الانحراف المعياري (0.31) وهذا يعني أن البنوك المبحوثة لديها اهتمام بهذا المعيار وتلتزم به.

كما أظهرت نتائج الدراســـة بشـــكل عام هناك تطبيق والتزام لمعايير المراجعة الداخلية في البنوك اليمنية.

4-1-2- الاستنتاجات المتعلقة باختبار نموذج وفرضيات الدراسة:

1. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ارتباط إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد معايير المراجعة الداخلية وجودة المراجعة الداخلية.
2. وجود علاقة ارتباط إيجابية طردية قوية جدا بين معيار إدارة نشاط المراجعة الداخلية وجودة المراجعة الداخلية، مما يدل على أن الالتزام بمعيار إدارة نشاط المراجعة الداخلية يساهم بدرجة كبيرة في جودة المراجعة الداخلية في البنوك اليمنية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.903) عند مستوى دلالة (0.01).
3. وجود علاقة ارتباط إيجابية طردية قوية جدا بين معيار الاستقلالية والموضوعية مع وجودة المراجعة الداخلية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.868) عند مستوى دلالة (0.01)، مما يدل على أن معيار الاستقلالية والموضوعية يساهم بدرجة كبيرة في جودة المراجعة الداخلية في البنوك اليمنية.
4. وجود علاقة ارتباط إيجابية طردية قوية بين معيار التأهيل العلمي والعملي مع جودة المراجعة الداخلية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.759) عند مستوى دلالة (0.01)، مما يدل على أن معيار التأهيل العلمي والعملي يساهم بدرجة كبيرة في جودة المراجعة الداخلية في البنوك اليمنية.
5. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة احصائة للالتزام بتطبيق معايير المراجعة الداخلية على جودة المراجعة الداخلية في البنوك اليمنية، فقد بلغ معامل التأثير R Square (1) عند مستوى دلالة (0.05) يفسر ما نسبته (1) من التغيرات في جودة المراجعة الداخلية ناتج عن التغير في معايير المراجعة الداخلية.
6. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة احصائة للالتزام بتطبيق معيار الاستقلالية والموضوعية على جودة المراجعة الداخلية في البنوك العاملة في اليمن، فقد بلغ معامل التأثير R Square (0.754) عند مستوى دلالة (0.05) يفسر ما نسبته (0.754) من التغيرات في جودة المراجعة الداخلية ناتج عن التغير في معيار الاستقلالية والموضوعية
7. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائه للالتزام بتطبيق معيار التأهيل العلمي والعملي على جودة المراجعة الداخلية في البنوك اليمنية، فقد بلغ معامل التأثير R Square

(0.576) عند مستوى دلالة (0.05) يفسر ما نسبته (0.576) من التغيرات في جودة المراجعة الداخلية ناتج عن التغير في معيار التأهيل العلمي والعملي

المبحث الثاني: التوصيات

في ضوء الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة ونتائج التحليل الإحصائي خلصت الباحثة إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في تقييم مدى التزام البنوك اليمنية بمعايير المراجعة الداخلية وأثره على جودة المراجعة ومن أهم هذه التوصيات ما يلي:

1. عقد مؤتمرات عن المراجعة الداخلية تُناقش المعوقات والمشاكل التي تواجه هذه المهنة والمقترحات لحلها، ويدعى إلى هذه المؤتمرات رجال الأعمال ومدراء المؤسسات المالية والمدراء الماليين والعاملين في مجال المراجعة الداخلية والمحاسبين القانونيين.
2. زيادة كفاءة العاملين في المراجعة الداخلية من خلال إقامة دورات تدريبية يُدعى إليها المنتسبين لمهنة المراجعة الداخلية واستدعاء المدربين أصحاب خبرة وكفاءة.
3. ضرورة اعداد دليل للمراجعة الداخلية يتضمن مهامها واهدافها ومسؤولياتها في ظل جودة اداء نشاط المراجعة الداخلية في البنوك.
4. الاهتمام بالمراجع الاجنبية ونشر اصدارات معهد المراجعين الداخليين(AII) وتكيفها مع الواقع اليمني.

المراجع :

اولا: المراجع العربية

1. راضي، محمد سامي، (2011)" موسوعة المراجعة المتقدمة " كلية التجارة –جامعة طنطا - - دار التعليم الجامعي، الاسكندرية..
2. الوردات، خلف عبدالله ، (2006) "التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفق للمعايير التدقيق الداخلي الدولي" ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
3. سرايا، محمد السيد، (2002) "اصول وقواعد المراجعة والتدقيق" ، كلية التجارة. جامعة الاسكندرية وبيروت العربية ، دار العرفة الجامعة الاسكندرية.
4. الصحن، سرايا، شحاتة، (2006)"الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة " ، الدار الجامعية ، الاسكندرية.

5. جمعة، احمد حلمي، (2005) " المدخل الي التدقيق الحديث " ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان.

6. مليجي ،مجدي ،"اثر جودة انشطة المراجعة الداخلية على ادارة وجودة الارباح كمدخل لتحسين الملاءمة والاعتمادية على القوائم المالية للبنوك التجارية السعودية"

7. رمضان، ربيعة محمد ،(2016)"الاطار المفاهيمي لجودة المراجعة الداخلية ، مجلة الفكر المحاسبي

ثانيا :الرسائل العلمية :

1. ابوسرعة، عبدالسلام، (2010) "التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية" رسالة ماجستير ، في العلوم الاقتصادية ، تخصص محاسبة وتدقيق ، جامعة الجزائر ،

2. المدلل، يوسف، (2007)" وظيفة التدقيق الداخلي وضبط الاداء المالي والاداري" رساله ماجستير ، في المحاسبة والتمويل. جامعة الجزائر

3. عامر، عدنان، (2013) " العوامل المؤثرة في جودة المراجعة الداخلية في القطاع الحكومي" رسالة ماجستير قسم المحاسبة ، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، صنعاء.

4. حميد الدين، طه ، (2011) "مدى التزام البنوك الاسلامية اليمنية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي " رسالة ماجستير الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، صنعاء.

5. النونو، كمال، (2009)" مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير قسم المحاسبة ، الجامعة الاسلامية، غزة

ثالثا: القوانين والتشريعات

1. دليل اجراءات المراجعة الداخلية لوحدات الجهاز الإداري للدولة للقطاعين العام والمختلط ،رقم(119) للعام2012م

رابعا: المجلات والدوريات

1. عيسى، سمير ، (2008) "العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات" ، مجلة كلية التجارة والبحوث، جامعة العدد (1) المجلد (45) ، الاسكندرية.

2. المعمري، عبدالغني(2006) " مدى تطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية " ، المجلة الأردنية في ادارة الاعمال. العدد (3) المجلد(2)..
3. المدقق الداخلي (2016) " مجلة دورية متخصصة تصدر عن جمعية المراجعيين الداخليين اليمنية " ، العدد(2).
4. رمضان، ربيعة محمد ،(2016)"الاطار المفاهيمي لجودة المراجعة الداخلية ، مجلة الفكر المحاسبي

.

سياسات وقواعد وإجراءات النشر

سياسات النشر :

- نشر الأبحاث الأصيلة باللغتين العربية والإنجليزية في أي من حقول العلوم الإدارية والانسانية ..
- نشر الابحاث التي من شأنها ان تعمل على تطوير النظرية الادارية والانسانية وإثراء ممارساتها .
- تعطى الأولوية للبحوث التي تقدم الحلول العلمية والعملية للمشكلات الإدارية والانسانية
- يعتمد قرار قبول البحوث المقدمة للنشـــر على توصـــية هيئة التحرير والمحكمين، حيث يتم تحكيم البحوث تحكيما سريا .

قواعد النشر :

- يقدم الباحث ثلاث نسـخ للبحث مطبوعة على ورق (A4) على وجه واحد وبمسـافتين ومرفق معه CD ، مع ذكر البرنامج الذي تم استخدامه في الطباعة.
- يقدم الباحث خطابا مرافقا للبحث يفيد بأن البحث لم يسبق نشره .
- يعتمد الباحث على الاصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في اعداد وكتابة الابحاث العلمية .
- ان يكون البحث مكتوبا بلغة سليمة ويستخدم في الكتابة خط Arabic Transparent للأبحاث العربية و Times New Roman للأبحاث الانجليزية بنط (14) للمتن(16) للعناوين (12) للهوامش (1,15) تباعد الأسطر ولا يزيد عدد الاسطر عن 25 سطر، وينبغي الا يزيد حجم البحث على عشرين صفحة بما في ذلك المراجع والهوامش والجداول والأشكال والملاحق .
- ان يرفق مع البحث ملخص باللغة العربية والانجليزية في صفحة واحدة .

إجراءات النشر والتحكيم :

- ترسل البحوث والمراسلات الي مجلة جامعة الرازي على العنوان التالي :
- الجمهورية اليمنية – صـــنعاء – جامعة الرازي (**www.alraziuni.edu.ye**) مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنسانية.
- هـــاتف (**216923**) تليفـــاكس (**406760**) البريـــد الإلكتروني لرئيس التحرير (**fash_dean@alraziuni.edu.ye**).
- يرفق بالبحث السيرة الذاتية للباحث .

- في حالة قبول البحث مبدئيا يتم عرضه على محكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث ويتم اختيارهم بسرية ولا يعرض عليهم إسم الباحث او بياناته، وذلك لإبداء آرائهم حول مدى اصالة البحث وقيمته العلمية ومدى إلتزام الباحث بالمنهجية المتعارف عليها ويطلب من المحكم مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمه .
- في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، ترسل الي الباحث بهدف إجراء التعديلات الازمة على ان تعاد في مدة اقصاها شهر .
- يخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه للنشر خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التسليم .

قواعد عامة :

- تؤول جميع حقوق النشر للمجلة .
- تقدم المجلة مجانا لكل صاحب بحث أجيز للنشر نسختين من العدد المنشور به البحث .
- المواد التي تتضمنها البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة .

ملخصات الرسائل الجامعية :

تنشر المجلة ملخصات الرسائل الجامعية (رسائل الدكتوراه والماجستير) التي تم إجازتها بالفعل، والمتصلة بحقول المعرفة الادارية والانسانية والمجالات ذات الصلة، ويتم إعداد الملخص بمعرفة صاحب الرسالة، ولا يتجاوز عدد صفحات الملخص خمس صفحات ..

التقارير عن المؤتمرات والندوات :

ترحب المجلة بنشر تقارير موجزة عن المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية الحديثة الانعقاد والتي تتصل موضوعاتها بواحد او اكثر من مجالات اهتمام المجلة .

التعقيبات والتعليقات الانتقادية على بحوث منشورة في المجلة :

ترحب المجلة بنشر التعقيبات والتعليقات على بحوث سبق ان نشرتها المجلة، ويجرى تحكيم التعليقات المقدمة للنشر بمعرفة اثنين من المحكمين أحدهما مؤلف البحث موضع التعليق، وفي حال إجازة التعليق للنشر، يدعى المؤلف للرد على التعليق اذا رغب في ذلك، وتنطبق على التعليقات المقدمة الشروط الشكلية المتعلقة بالبحوث.

رسوم التحكيم والنشر في المجلة :

تتقاضى المجلة مقابل نشر البحوث المحكمة والمقبولة الرسوم الآتية :

1. البحوث المرسلة من خارج اليمن (**$150**) .
2. البحوث المرسلة من داخل اليمن (**15000** ريال) .
3. هذه الرسوم غير قابلة للإرجاع سواء تم قبول البحث للنشر أو لم يتم النشر
4. البحوث المقدمة من باحثي جامعة الرازي مجانا .

قيمة الاشتراكات السنوية في المجلة :

- للأفراد (**6000** ريال) المنظمات (**12000** ريال) داخل اليمن
- للأفراد (**$10**) المنظمات (**20 $**) خارج اليمن .
- (جميع حقوق الطبع محفوظة للمجلة)

رقم الايداع في دار الكتب الوطنية - صنعاء ( ) لسنة **2020م**

مجلة جامعة الرازي - مجلة علمية محكمة – تهدف الى اتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم وانتاجاتهم العلمية باللغتين العربية والانجليزية في مختلف العلوم الادارية والانسانية

المحتويات

م	الموضوع	الباحث	الصفحة
1	أثر تمكين العاملين على تحسين جودة الخدمات الصحية في مستشفيات القطاع الخاص في الجمهورية اليمنية.	د . نجيب على محمد إسكندر	
2	أطلس البشرية في سورة الحج.	أ . م . د / حسن ناصر أحمد سرار	
3	الديمقراطية : جذورها الفلسفية، وتطورها إلى نظام سياسي.	د. حميد علي اسكندر	
4	مدى الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية واثرة على جودة المراجعة الداخلية في البنوك اليمنية العاملة في امانه العاصمة.	د/ آمال المضواحي	
5	مدى تطبيق إستراتيجيات إدارة الأزمات في الشركات اليمنية لصناعة الأدوية.	د/ عبدالفتاح علي حمد القرص	
6	أثر التوجه الريادي في القدرات الديناميكية للشركات الصناعية اليمنية.	د/ أحمد عبدالله أحمد المشرقي	
7	تقييم تشريع ضريبة العقارات اليمني وفق قواعد فرض الضريبة.	د/ محمد الحسيني	
8	مسائل عقدية مستنبطة من خلال منهج النبيr في تعامله مع من وفد إليه من المسلمين والمشركين وتطبيقاتها المعاصرة.	أ/ ناجي هادي حسين اليزيدي	

كلمـة العدد:

تسعى كلية للعلوم الإداريـــة والإنسانـــية في جامعة الرازي جاهدة للقيام بالتطوير الدائم لبرامج الكلية والارتقاء بالبحث العلمي .

ويســـعدنا ويشـــرفنا أن نقدم بين ايدي الباحثين والأكاديميين وغيرهم العدد الاول من هذه المجلـة - مجلـة جامعـة الرازي للعلوم الإداريـة والإنسانـية وهي دورية عملية محكمة لنشر الابحاث بعد تقييمها وتحكيمها تحكيماً علمياً من قبل محكمين خارجيين وفق ضـــوابط التحكيم العلمي المتبع .

متمنيين من الله عز وجل ان تكون المجلـة منبراً بحثيا منفتحاً على جميع الباحثين.

ونرحب بأي مقترحات من شأنها تطوير المجلة في الاعداد القادمة.

والله ولي التوفيق

رئيس التحرير

د / محمد حسيني الحسيني